بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية
مجلس الدولة
رئيس الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

رقم التبليغ:	٦٥٣
بتاريخ:	٢٠١٧/٤/٣

ملف رقم: ٤٣٩٧/٢/٣٢

السيد الأستاذ الدكتور/ رئيس الغرفة التجارية المصرية بالقليوبية

تحية طيبة وبعد...

فقد اطلعنا على كتابكم الوارد إلى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع تحت رقم (٣٦٠) بتاريخ ٢٠١٥/٤/٨ بشأن النزاع القائم بين الغرفة التجارية المصرية بالقليوبية والوحدة المحلية لمركز ومدينة بنها بخصوص مشروعية قرار محافظ القليوبية رقم (١٤) لسنة ٢٠١٥ .

وحاصل الوقائع – حسبما يبين من الأوراق – أنه بموجب عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٩٩٦/١٠/٢٧، تعاقدت الغرفة التجارية المصرية بالقليوبية مع الوحدة المحلية لمركز ومدينة بنها على شراء قطعة أرض مساحتها(٧١٣,٢٩) مترًا مربعًا بشارع كورنيش النيل بمدينة بنها، وذلك نظير ثمن إجمالى مقداره (٤٦٣٥٥٩,٥٠) أربعمائة وثلاثة وستون ألفًا وخمسمائة وتسعة وخمسون جنيهًا وخمسون قرشًا، وقد نص البند السابع من العقد على التزام الغرفة باستعمال الأرض فى إقامة مقرٍ لها، وعدم جواز التصرف فيها بأى وجه من الوجوه إلا بموافقة كتابية من المحافظ. وبتاريخ ٢٠١٥/١/١٢ أصدر محافظ القليوبية القرار رقم (١٤) لسنة ٢٠١٥ بفسخ عقد البيع المُشار إليه، وتسليم الأرض للوحدة المحلية لمركز ومدينة بنها خاليةً من الإشغالات، وذلك استنادًا إلى إخلال الغرفة التجارية ببنود التعاقد، وإذ ارتأت الغرفة عدم مشروعية ذلك القرار وصدوره على غير سند صحيح من الواقع، أو القانون، لذا طلبتم عرض النزاع الماثل على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لإصدار رأى ملزم بشأنه.

ونُفيد: أن النزاع عُرض على الجمعية العمومية بجلستها المعقودة فى ٢٢ من مارس عام ٢٠١٧م، الموافق ٢٤ من شهر جمادى الآخرة عام ١٤٣٨ هـ؛ فاستعرضت ما استقر عليه إفتاؤها من عدم ملاءمة التصدى لموضوعٍ ما، بإبداء الرأى فيه، متى كان مطروحًا على القضاء.

ولما كان ذلك، وكان الثابت من الأوراق أن النزاع الماثل أقيمت بشأنه الدعوى رقم (٩٥٤٥) لسنة ١٦ق أمام محكمة القضاء الإدارى بطلب إلغاء القرار رقم (١٤) لسنة ٢٠١٥ المُشار إليه، فمن ثم يغدو من غير الملائم – والحال كذلك – إبداء الرأى فيه ؛ لتعلقه بنزاع ما زال مطروحًا على القضاء.

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع، إلى عدم ملاءمة إبداء الرأى فى النزاع الماثل.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريرًا في: ٣ / ٤ / ٢٠١٧

رئيس
المكتب الفني
المستشار/
مصطفى حسين السيد أبو حسين
نائب رئيس مجلس الدولة

رئيس
الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
المستشار/
يحيى أحمد راغب دكروري
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

هشام/